

مسجلة تداولات بـ 57.22 مليون دينار

المؤشرات تغلق على تباين.. و«العام» ينخفض 23.68 نقطة

الارتفاع يغلب على المؤشرات الرئيسية للأسبوع الثاني على التوالي و"السوق الأول" ينخفض وحيدا

مؤشر رئيسي للأسبوع الثاني على التوالي ليحقق نسبة نمو بلغت أكثر من 17 % على أساس سنوي. وأشار إلى أن الأجواء بشكل عام جيدة، فقد جاءت الأرباح جيدة لبنك الكويت الوطني عن الربع الثالث من العام والتي من شأنها أن تعطي ثقة أكبر بالأداء العام للقطاع المصرفي، وتؤكد على استمرار ونجرة الصرف الحكومي على المشاريع والتي بالطبع يستفيد منه القطاع المصرفي بشكل كبير وأيضا العديد من القطاعات.

وذكر دياب أن هناك ترقب للمزيد من الإفصاحات في الفترة القادمة والتي ستوفر دعما للسوق. وتابع: "أما من ناحية التوترات في الشرق الأوسط، يستمر ترقب التطورات في المنطقة وهناك انتظار لدى الضربة التي ستوجه لإيران والتي تشير آخر التصريحات إلى أنها ستكون على منشآت عسكرية وليست نفطية أو نووية، الأمر الذي أعطى بعض الطمأنينة وخفف من فرص اندلاع صراع موسع في المنطقة في الوقت الراهن".

%، واستقر الرعاية الصحية، فيما تراجع 4 قطاعات في مقدمتها الصناعية بـ 5.44%. وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر "ألفكو" القائمة الخضراء بـ 111.16 %، بينما جاء "سينما" على رأس التراجعات بـ 7.40 %.

وجاء "مدينة الأعمال" المرتفع 14.66 % على رأس الكميات بـ 249.51 مليون سهم، والسيولة بقيمة 31.24 مليون دينار. لايزال التركيز أكثر على أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة، إذ نلاحظ عمليات البناء الكبيرة عليها نتيجة أسعارها المغرية بعد فترة من الركود ومعاودة الهيكلية والتسهيلات الائتمانية المقدمة لها، وذلك وفق ما أعلنه نائب رئيس أول-إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست.

مؤشر الرئيسي 50 شهد صعودا للأسبوع الرابع على التوالي وملامسا أعلى مستوياته منذ مايو 2022 ووصلت نسبة النمو منذ بداية العام وحتى تاريخه أكثر من 18 %، بينما صعد



أسبوع مرتفع للبورصة

وتباينت التداولات، إذ تراجعت السيولة 15.46 % عند 338.59 مليون دينار، وانخفضت الصفقات 1.68 % إلى 96.94 ألف صفقة، بينما ارتفعت الكميات 5.75 % لتصل لأكثر من مليار سهم.

وقطاعياً، فقد ارتفع 8 قطاعات خلال الأسبوع على رأسها الخدمات الاستهلاكية بنحو 3.98

وعلى الجانب الآخر، انخفض مؤشر السوق الأول هامشياً بنحو 0.03 % أو 2.58 نقطة ليصل إلى مستوى 7576.66 نقطة.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات أمس 41.863 مليار دينار، بزيادة 0.45 % عن مستواها في نهاية جلسة الخميس الماضي البالغ 41.674 مليار دينار.

جلسة 10 أكتوبر / تشرين الأول 2024. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 2.15 % خاسراً 135.74 نقطة إذ وصل إلى النقطة 6445.43 بنهاية الأسبوع، واختتم مؤشر السوق العام التعاملات بالنقطة 7080.17 بارتفاع 0.45 % يُعادل 31.94 نقطة عن مستواه نهاية الأسبوع المنصرم.

لبورصة الكويت، فيما ينخفض مؤشر السوق الأول وحيداً، تزامناً مع تباين التداولات، وارتفاع القيمة السوقية بـ 189 مليون دينار (617.78) وصعد مؤشر السوق الرئيسي بنحو 2.65 % أو 167.91 نقطة ليُنهى تعاملات الأسبوع الحالي بالنقطة 6496.71، عن مستواه بختام تعاملات

مليون دينار (نحو 77,7 مليون دولار). وسجلت البورصة تداولات بقيمة 57.22 مليون دينار، وزعت على 324.71 مليون سهم، بتنفيذ 17.57 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ 6 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ 2.19 %، بينما تراجعت 6 قطاعات أخرى في مقدمتها صناعية بـ 7.53 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

ومن بين 46 سهماً مرتفعاً تصدر سهم "كميفك" القائمة الخضراء بـ 14.71 % عقب قيامها بشراء عقارين في منطقة حولي بمبلغ 7.28 مليون دينار كويتي؛ وجاء "ألفكو" على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 54 سهماً بنحو 78.29 %، واستقر سعر 27 سهماً.

وجاء سهم "مدينة الأعمال" على رأس نشاط التداولات بحجم بلغ 54.49 مليون سهم، وسيولة بقيمة 7.29 مليون دينار. الأداء الأسبوعي للأسبوع الثاني على التوالي يغلب الارتفاع على المؤشرات الرئيسية

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، وسط ارتفاع لـ 6 قطاعات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 23,68 نقطة بنسبة بلغت 0,33 في المئة ليبلغ مستوى 7080,17 نقطة. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50,94 نقطة بنسبة بلغت 0,79 في المئة ليبلغ مستوى 6496,71 نقطة من خلال تداول 248 مليون سهم عبر 10865 صفقة نقدية بقيمة 31 مليون دينار (نحو 94,5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 44,61 نقطة بنسبة بلغت 0,59 في المئة ليبلغ مستوى 7576,66 نقطة من خلال تداول 76,6 مليون سهم عبر 6705 صفقات بقيمة 26,19 مليون دينار (نحو 79,8 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 48,20 نقطة بنسبة بلغت 0,75 في المئة ليبلغ مستوى 6445,43 نقطة من خلال تداول 200,3 مليون سهم عبر 7857 صفقة نقدية بقيمة 25,5

على هامش اجتماعات اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

اليحيى: الكويت تمتلك رؤية واضحة حول دمج

الأخلاقيات في استخدامات التكنولوجيات الحديثة



وفاء اليحيى

والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سييسرك) والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار السعي إلى تعزيز التكامل الإحصائي وتبادل الخبرات والمعارف بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لكافة الدول الأعضاء.

وأكدت اليحيى حرص الكويت على المشاركة الفعالة في عمليات المتابعة والتنفيذ لجدول أعمال الاجتماع تعزيزاً للتعاون والتنسيق المشترك مضيفة أن (الأعضاء) قامت خلال الاجتماع بموافاة اللجنة بتقرير شامل حول رؤية الكويت بشأن الموضوعات المطروحة بأعمال الدورة

كافة، وأنشأت اللجنة منظمة التعاون الإسلامي بناء على إعلان اسطنبول المنبثق عن اجتماع عام 2010 لمكاتب الإحصاء الوطنية حيث اتفقت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تنظيم اجتماعاتها السنوية تحت مظلة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوضحت أن الاجتماع ناقش عدة مواضيع كتطبيق قرارات الدورة السابقة وبرنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة ما بين 2021 و

الحديثة بما يضمن توازناً دقيقاً بين الاستفادة القصوى من التكنولوجيا والالتزام بالقوانين والمبادئ المنظمة لحماية سرية البيانات والخصوصية. وذكرت أن منظمات إقليمية ودولية حضرت الاجتماع منها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

أكادت المدير العام للادارة المركزية للإحصاء بالتكليف وفاء اليحيى أهمية استخدام التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في مجال الإحصاءات الرسمية لتحسين جودة وكفاءة الخدمات الإحصائية ودعم عملية صنع القرار المستند على الألةة.

وقالت اليحيى بمناسبة مشاركة الكويت ممثلة بالادارة في اجتماعات الدورة الـ 13 للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الاسلامي بالعاصمة التركية أنقرة يومي 15 و16 أكتوبر الجاري افتراضيا.

وأضافت أن الاجتماع عقد بمقر مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سييسرك) بمشاركة رؤساء ومدراء مراكز وإدارات الإحصاء الوطنية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وأشارت الى تقديم رؤية البلاد حول دمج الأخلاقيات في استخدام مصادر البيانات والتكنولوجيات

الفائض التجاري للكويت مع اليابان

يتراجع إلى 234 مليون دولار

المنطقة من اليابان بنسبة 11,7 بالمئة بفضل الطلب القوي على السيارات. وسجل ثالث أكبر اقتصاد في العالم عجزاً تجارياً عالمياً بلغ 294,3 مليار ين (1,9 مليار دولار) في سبتمبر للشهر الثالث على التوالي متأثراً بضعف الطلب مقابل الدولار ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة الواردات. وانخفضت الصادرات بنسبة 1,7 بالمئة عن العام السابق بسبب تباطؤ شحنات السيارات والوقود المعدني فيما زادت الواردات بنسبة 2,1 بالمئة بسبب ارتفاع تكاليف أجهزة الكمبيوتر والوحدات وأجزاء أشباه الموصلات الإلكترونية. والمنتجات الصيدلانية. ولا تزال الصين أكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة.

مليون دولار) فيما تراجعت الواردات من اليابان بنسبة 1,1 بالمئة لتصل إلى 24,8 مليار ين (155 مليون دولار) في أول هبوط خلال خمسة أشهر. وانخفض الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان بنسبة 14,5 بالمئة ليصل إلى 628,1 مليار ين (4,2 مليار دولار) الشهر الماضي متأثراً بتراجع الصادرات المتجهة إلى اليابان من المنطقة بنسبة 6,8 بالمئة عن العام السابق. وانخفضت واردات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والمواد الطبيعية الأخرى التي شكلت 94,6 بالمئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 7,1 بالمئة.

وزاد إجمالي واردات

أظهرت بيانات حكومية يابانية أن الفائض التجاري للكويت مع اليابان تراجع بنسبة 51,7 بالمئة في سبتمبر الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 37,6 مليار ين (234 مليون دولار) في أول انخفاض خلال شهرين متأثراً بتباطؤ الصادرات. وذكرت البيانات التي أوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي أن فائض الكويت التجاري مع اليابان لا يزال رغم ذلك إيجابياً منذ 16 عاماً وثمانية أشهر بفضل ارتفاع قيمة صادراتها مقارنة بالواردات منها. وأوضحت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض بنسبة 39,4 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 62,4 مليار ين ياباني (396

عمومية «الثريا» تقر تعديل مادتين بالنظام الأساسي

والعقارات، وبيع وشراء الأراضي والعقارات لحساب الشركة فقط، وإدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة. وتتضمن أيضاً إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة (سكنية) و (غير سكنية)، وتملك العقارات والمنقولات لمصلحة الشركة، وإدارة أملاك الغير، وإدارة وتطوير الأراضي والعقارات، وبيع وشراء الأسهم والسندات الحساب الشركة، واستشارات عقارية، وإدارة وتنظيم المعارض والمؤتمرات.

تراجعت أرباح دار الثريا العقارية في الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 50,9 % سنوياً، عند 86,24 ألف دينار، مقابل 175,66 ألف دينار في الربع المقابل من العام السابق.

أقرت الجمعية العامة غير العادية لشركة دار الثريا العقارية على تعديل مادتين بالنظام الأساسي؛ وفق بيان للبورصة أمس الخميس.

وكشفت أنه تقرر تعديل المادة الأولى من النظام الأساسي والثانية من عقد التأسيس لتصبح: "تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وهذا النظام الأساسي بين مالكي الأسهم المبينة أحكامها فيما بعد، شركة مساهمة كويتية عامة تسمى شركة دار الثريا العقارية (شركة مساهمة كويتية عامة)".

كما وافقت العمومية على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 17 من النظام الأساسي بحيث تصبح الأغراض التي أسست الشركة من أجلها هي شراء وبيع الأراضي